الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وجميع أطراف الصراع في المنطقة، بما فيها م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعلى قدم المساواة مع الاطراف الأخرى». وشكل المجلس المركزي لـ م.ت.ف. لجنة متابعة عليا لشؤون الانتفاضة وتطوراتها، تتألف من رئاسة المجلس الوطني وأمانة سر المجلس المركزي ولجنة شؤون الوطن المحتل وممثلي المجلس العسكري الأعلى. وتعتبر لجنة المتابعة في حالة انعقاد دائم، وتنبثق عنها لجنة عمل يومية (**فلسطين الثورة**، ١٤/١/١٩٨٨). وفي هذا السياق، أكد عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (أبو جهاد)، «انه يجب ألا يعلو أي صوت على صوت الانتفاضة، وعليه ينبغي التوقف عن أي حديث الآن حول حكومة المنفى» (**السفير**، بيروت، ٢٧/١/ ١٩٨٨).

وتقاطعت مواقف عضو اللجنة المركزية لـ «فتح» صلاح خلف (أبو اياد)، مع تلك المواقف المعارضة لطرح فكرة قيام حكومة في المنفى في الظرف الراهن. ودعا خلف إلى ضرورة التريث في طرح هذه الفكرة «حتى نكون على أرضية صلبة، مع علمنا بأن على الحكومة واجباً في استلام السلطة، وتسيير أمور الشعب . فالظروف السياسية التي أراها لا تقدم لنا معطيات لأعلان هذه الحكومة» (**الحوادث**، لندن، ١٥/١/١٩٨٨).

وأياً تكن الاعتبارات والتفسيرات حول القبول بجدوى طرح فكرة قيام حكومة فلسطينية في المنفى، أو رفضها، فلا بد من القول، أن هذه الفكرة أصبحت تشكل أحد أبرز الموضوعات السياسية الفلسطينية المطروحة.

قيادة الانتفاضة

طرحت الانتفاضة، العديد من الاسئلة المشروعة حول طبيعة تكوينها وبنائها التنظيمي، وأهدافها، ومدى دقة تنظيمها، أو عفويتها، وطبيعة القوى المشاركة فيها، وحول آلية حركتها، من حيث انها حركة بلا قيادة، أو أنها حركة تتلقى أوامرها من قيادة م.ت.ف. أو أنها حركة لها قيادتها الداخلية المستقلة عن تلقي أية أوامر خارجية. وفي المقابل، تعددت الاجابات، وتلوّنت التفسيرات. كان أول المواقف، في هذا الصدد، الموقف الرسمي لـ م.ت.ف. حيث عبر عنه عرفات في خطاب له في الجزائر، بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لانطلاقة الثورة الفلسطينية، مؤكداً «ان الموجات الانتفاضية، في داخل أرضنا المحتلة، جاءت بطلب وقرار من القيادة الفلسطينية ، أثناء حصار المخيمات والصمود الاسطوري الذي شهدته مخيماتنا في بيروت والجنوب، دفاعاً عن لبنان وفلسطين، وأمتنا العربية» (**فلسطين الثورة**، ١٤/١/١٩٨٨). ولم تستبعد المصادر الصحفية ذلك، بل رجّحت أن المنظمة قد طلبت من عناصرها، في الداخل، تحريك الشارع الفلسطيني، بغية إعادة القضية الفلسطينية إلى واجهة الاحداث في المنطقة والعالم، بعدما طغت عليها أحداث أخرى، أكثر سخونة. الا أن الجميع، اتفقوا على أهمية الانتفاضة، كحدث، ودورها في إعطاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي أبعاداً جديدة. «لذا، فإنه لا يجوز اعتبار الانتفاضة رد فعل على خيبة أمل من نتائج قمتي عمان وواشنطن» (**السفير**، ٢/١/١٩٨٨). وأكد الصحفي لطفي الخولي ارتباط توقيت الانتفاضة وأحداثها، بقرار من قيادة م.ت.ف. وذكر أنه سبق له أن حضر جانباً من اجتماع ضم عرفات إلى بعض قيادات الداخل، قبل الانتفاضة، حيث قال عرفات مخاطباً قيادات الداخل: «لكم كامل الحرية في الحركة الجماهيرية بالشكل والاسلوب اللذين تقدرونهما. فأنتم أكثر دراية بتفاصيل الواقع اليومي وصعوباته منّا جميعاً. لكن، كل ما يشكل موقفاً سياسياً، وخاصة بالنسبة إلى العدو والولايات المتحدة، فهو من حق القيادة التنفيذية لـ م.ت.ف. التي تحكمها قرارات المجلس الوطني». وأكد الخولي ان قرار الانتفاضة هو قرار تمّ التوصل اليه على مستوى قيادة الثورة المركزية، وبالاتفاق مع القيادات المحلية داخل الارض المحتلة (**الاهرام**، القاهرة، ٢١/١/١٩٨٨).

وعلى الرغم من أن مجمل الوقائع والتصريحات السياسية الفلسطينية تؤكد أن العلاقة قائمة بين الانتفاضة وقيادة م.ت.ف. وان لم يحدد حجمها، بعد، بوضوح، فإن التطورات التي فاقت كل التوقعات أثارت لدى البعض اجتهادات مفادها ان الانتفاضة داخلية الفعل والقرار. وفي سياق